

الحلقة (١٠)

حديث اليوم هو: عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا بني عبد مَنَافٍ لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليلٍ أو نهارٍ) قال الحافظ رواه الخمسة، وصححه الترمذي وابن حبان.

بيان درجة الحديث لكونه في غير الصحيحين

هذا الحديث أخرجه أحمد والترمذي والنسائي والدارمي وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي، وقال الترمذي حسن صحيح، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، فالحديث على هذا والله أعلم يكون صحيحاً.

ومن الفوائد في هذا لأنها تمر، وبعض طلبة العلم ربما ما يعرف ما معنى موافقة هنا عندما يقول وافقه الذهبي، فالحاكم رحمه الله تعالى له كتاب المستدرک على الصحيحين، فجاء بأحاديث وقال في بعضها على شرط الشيخين، وفي بعضها على شرط أحدهما، وبعضها لم تكن كذلك وصححها، وكما عُلم من منهج الحاكم رحمه الله تعالى أنه متساهل في التصحيح، فقالوا في مثل الحاكم وابن حبان رحمهم الله تعالى أنه إذا وافق تصحيحه تصحيح آخر من حافظ معتمد قبل ذلك، وأما إذا تفرد هو في التصحيح فيتوقف حتى يتبين ذلك لما عُرف من تساهله في ذلك أو تساهلهم في ذلك.

الذهبي رحمه الله تعالى عمل على المستدرک، فلخص المستدرک، وحكم على أحاديثه غالباً، فوافق الحاكم في بعضها وخالفه في البعض الآخر، فعندما يوافقه على حديث حكم بصحته فيقولون يُستأنس بكلام الذهبي مع كلام الحاكم فنحكم هنا على الحديث بأنه صحيح نظراً لتوافقهما في ذلك، والحافظ الذهبي كما تعلمون هو من محققي المتأخرين، وقوله معتبر في نقد الرجال وفي التصحيح والتضعيف، فعندما يوافق الحاكم بهذا فيحكم بقولهما معاً، وهناك أيضاً من باب الفائدة بعض الأحاديث سكت عنها الذهبي فهي تحتاج إلى بيان ودراسة.

أيضاً في قول الحافظ ابن حجر هنا رواه الخمسة، من هم الخمسة؟ أو من الخمسة الذين أرادهم الحافظ ابن حجر؟

الخمسة هم: الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، هؤلاء خمسة، ونذكر مصطلح الحافظ ابن حجر في هذا لنكون على بينة بعد ذلك. فالحافظ ابن حجر إذا قال متفق عليه أو أخرجه الشيخان فالبخاري ومسلم، إذا قال **أخرجه السبعة فيعني بهم:** البخاري، ومسلم، وأحمد، وأبا داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، هؤلاء سبعة.

فإن قال أخرج الستة، فهم: البخاري ومسلم وأصحاب السنن، يعني يخرج بذلك الإمام أحمد.

فإن قال أخرجه الخمسة: فنخرج صاحبي الصحيحين ويبقى أحمد وأصحاب السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، هؤلاء الخمسة.

فإذا قال أخرجه الأربعة، فهم: أصحاب السنن، أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة.

فإن قال أخرجه الثلاثة: فهم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجة، يكونون أبو داود والترمذي والنسائي.

هذه مصطلحات الحافظ ابن حجر في كتابه بلوغ المرام، وهذه تتكرر كثيراً في الأحاديث، فأردنا بيانها لكونها أول مرة ترد معنا في هذا الحديث، فنبين المصطلح في هذا، لنكون على بينة.

فإذاً هنا قال رواه الخمسة فعلى هذا هم: أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، هؤلاء هم الخمسة الذين أرادهم هنا الحافظ ابن حجر على مصطلحه الذي اصطلاحه، أو انتهجه لنفسه هذا.

قول النبي صلى الله عليه وسلم "يا بني عبد مناف" يقصد بذلك عبد مناف بن قُصي، وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم، وذريته هم أعز بيت في قريش، وكان له أي لعبد مناف أمر قريش بعد أبيه، وكان في ذريته أيضاً سقاية الحجيج والرفادة، وهم قمة الشرف في قريش، ومنهم كذلك راوي الحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه هو أيضاً من بني عبد مناف أي يرجع إلى عبد مناف وفيما يظهر أنه جده الرابع والله أعلم.

قول النبي صلى الله عليه وسلم "آية ساعة" أي هنا: اسم موصول، والتاء للتأنيث، جاءت هنا للمطابقة، لأن أي الموصولة تجوز فيها المطابقة.

هذا فيما يتعلق فيما ذكره الحافظ ابن حجر من الخمسة وبيان درجة الحديث وذكر عبد مناف.

نأتي هنا إلى ذكر أحكام الحديث أو مسائل الحديث.

مما دل عليه الحديث هنا: تحريم منع المتعبدين في المسجد الحرام في أي ساعة من ساعات الليل أو النهار لأن هذا مقتضى النهي "يا بني عبد مناف لا تمنعوا" مقتضى النهي التحريم، فإذا دل الحديث على ذلك، على تحريم منع المتعبدين في المسجد الحرام في أية ساعة من ساعات الليل أو ساعات النهار، فيكون للمسلمين يتعبدون في أي وقت شاءوا.

أيضاً ظاهر الحديث يدل على جواز الصلاة في المسجد الحرام في أي وقت حتى لو كان في أوقات النهي، هذا ما دل عليه ظاهر الحديث.

إلا أن بعضهم قيد ذلك بركعتي الطواف واستدلوا على ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين الصلاة والطواف في هذا الحديث فقال (لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلي) قالوا كون النبي صلى الله عليه وسلم قرن بينهما هنا فمعنى ذلك أن المقصود بذلك ركعتي الطواف، وفي هذه الحالة تكون ركعتا الطواف من ذوات الأسباب، وذوات الأسباب على القول الراجح أنها تجوز أو يجوز أن تصلى في أوقات النهي.

قال بعض العلماء أيضاً أن الحديث لا يعطي شيئاً من هذين المعنيين، وإنما هو خطاب موجه إلى ولاية البيت بأن لا يمنعوا منه أحداً في أي وقت.

أما مسألة أن الوقت تجوز الصلاة فيه أو لا تجوز الصلاة فيه، فأمر مرجعه إلى نصوص الشرع، وهذا توجيه جيد في هذا الباب أن تحديد أوقات الصلاة جوازاً ومنعاً -يعني في النفل كما نعلم هناك أوقات للنهي عن الصلاة والمقصود بها النفل- أن مرجعه إلى النصوص فهو على هذا.

إذا ما كان نفلاً مطلقاً فلا يصلى في الحرم، وما كان نفلاً بسبب فيصل على ما يكون في غير المسجد الحرام، وإنما الأمر هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقوم على البيت، خاطب بني عبد مناف بكونهم هم القائمون على البيت في ذاك الزمن، لوقام غيرهم فهو كذلك يدخلون في هذا أنهم لا يمنعون المسلمين من التعبد في المسجد الحرام، **وأما من حيث كون الصلاة تجوز في كل وقت حتى في أوقات النهي أو لا تجوز، هذا مرده لنصوص الشريعة، وهذا الذي يظهر والله أعلم ولعله الأقرب للصواب** وأن الحرم كغيره في النهي، فيصل في ما كان من ذوات الأسباب في أوقات النهي، وما لم يكن لها سبب فلا تصلى في أوقات النهي والله أعلم.

هنا أيضاً في هذا الحديث النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القول كأنه يقر ولاية البيت في يد من ولاه الله أمر المسلمين في مكة وما حولها، وبلا شك أن مثل هذا يكون أحفظ للبيت وأصون، واتحاد الولاية فيه تكون واحدة، هي أولى له وأسلم، ويكون مرجع ذلك إلى من تولى أمر المسلمين في مكة ومن حولها على مر السنين، وبلا شك أن هذا فيه منقبة كبيرة لولاية هذا البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وبلا شك أن قريش لهم سابقة في ذلك، وبنو عبد مناف هم أيضاً لهم خصوصية في هذا الأمر، وهذه الفضيلة أيضاً تكون مستمرة لمن جاء بعدهم ممن شرفه الله سبحانه وتعالى بخدمة البيت الحرام الذي قال الله سبحانه وتعالى فيه: **{ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ }** هذا بلا شك شرف وفضل لمن ولاه الله سبحانه وتعالى أمر هذا البيت، فإذا نخرج من هذا على أن الحرم لا يمنع الداخل إليه في أي وقت شاء من ليل أو نهار، أما الصلاة فيه فالفرائض لها أوقات محددة، أما النوافل فعلى ما جاء في نصوص الشرع أن النافلة المطلقة لا تُصلى في أوقات النهي، وأما النافلة المقيدة بسبب فهي تصلى في أوقات النهي على ما جاءت الشريعة بهذا، والله أعلم، هذا خلاصة ما في هذا الحديث.

((باب الأذان))

بعد أن فرغنا من المواقيت كما تبين لنا فيها تحديداً ابتداءً وانتهاءً بالنسبة للصلوات المفروضة وكما جاء في أوقات النهي على ما تقدم معنا من بيان، نأتي إلى باب الأذان

نعرف أولاً الأذان:

الأذان لغة: الإعلام، ومنه قول الله تعالى: "وأذان من الله ورسوله" أي إعلام منهما إلى الناس.

وأما في الشرع: فهو التعبد بالإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة.

التعبد: وهذه اللفظة لا بُد من ذكرها ليكون العمل موافقاً للشرع يؤجر صاحبه عليه، فلا بد أن يكون في ذلك النية.

بألفاظ مخصوصة: وهذه الألفاظ على ما سيأتي معنا في نصوص الأحاديث إن شاء الله تعالى ونؤجل الكلام عنها إلى أن يأتي الحديث.
أيضاً مما يدخل مع الأذان الإقامة.

والإقامة تعريفها شرعاً: التعبد لله سبحانه وتعالى بالإعلام للقيام للصلاة.

والأذان إعلام للغائب، والإقامة إعلام للحاضر بإقامة الصلاة والاستعداد للشرع فيها.
والأذان والإقامة مشروعان بالكتاب والسنة وإجماع الأمة،

فأما الكتاب فقد ذكر الله سبحانه وتعالى من ذلك قوله **{وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ}** والنداء للصلاة هو الأذان والإعلام بدخول وقتها، وقوله تعالى **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ}** فالنداء هو: الإعلام بدخول وقت الصلاة.

وأما من السنة: فقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة"**.
والإجماع قائم على شرعيتها وفضلها.

أما من حيث حكم الأذان والإقامة: فهما فرض كفاية، لا يجوز لأهل بلد تركها، ولكنه إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقي، أما أن يُجمع على تركها فهم آثمون بذلك، فيجب على كل أهل بلد أن يظهرها هذه الشعيرة التي هي الأذان والإقامة للإعلام بدخول الوقت وللإعلام للقيام للصلاة.
وبلا شك أن الأذان والإقامة ألفاظها فيها جمع لعقيدة الإيمان، فكلها تكبير لله سبحانه وتعالى، شهادة له بالتوحيد، وشهادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة، ودعوة إلى الخير للصلاة والفلاح، وتختتم بعد ذلك بتوحيد الله سبحانه وتعالى، ونفي العبادة عما سواه، فكل هذه الألفاظ بلا شك فيها ثناء ودعوة إلى الخير وتوحيد لله سبحانه وتعالى.

أول الأحاديث في الأذان:

حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه قال: **طاف بي وأنا نائم رجل فقال: تقول الله أكبر الله أكبر، فذكر الأذان بتربيع التكبير بغير ترجيع، والإقامة فُردى، إلا قد قامت الصلاة، قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (إنها لرؤيا حق)** الحديث أخرجه أحمد وأبو داود، وصححه الترمذي وابن خزيمة.

بيان درجة الحديث:

الحديث أخرجه أحمد كما ذكر المصنف وأبو داود ومعهما كذلك أيضاً الدارمي وابن الجارود والدارقطني والبيهقي، وقد صححه جماعة من الأئمة كالبخاري والنووي والذهبي وغيرهم، فيظهر من

هذا والله أعلم أن الحديث صحيح، هذا من حيث بيان درجة الحديث.

الألفاظ الواردة في النص

"طاف بي وأنا نائم": أي ألم بي وقرب حولي هذا معنى طاف بي ومراده بذلك: أن هذا الذي ألم به أو قرب حوله كان في منامه، ويؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إنها لرؤيا حق. فإذا هي رؤية منامية، والرؤى المنامية منها ما هو حق كما بين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، ومنها ما هو من الشيطان فهذا لا يلتفت له، فهذه رؤيا حق كما بين النبي صلى الله عليه وسلم.

"بترجيع التكبير": أي أن يقول في التكبير الله أكبر أربع مرات.

"بغير ترجيع" الترجيع: هو أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله بصوت منخفض ثم يرفع بعد ذلك صوته بها بعد أن يقولها بصوت منخفض، ولعل في هذا يعني الترجيع لمن قال بالترجيع كأن المؤذن هنا يقولها لنفسه أولاً ليستيقن ذلك ويعتقد ذلك، فهو كأنه هو ينطقها اعتقاداً منه يؤجر عليه ثم يرفع بها صوته بها ليُعلم الناس بهذا بعد ذلك، هذا هو المراد بالترجيع والغرض من الترجيع عند من قال بالترجيع.

والإقامة فرادى: أي أنه لا يكرر بشيء من ألفاظها إلا ما جاء به النص هنا إلا: "قد قامت الصلاة" فقد قامت الصلاة هي المقصودة بالإقامة فتكرر مرتين، فيقول المؤذن قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة يقولها مرتين بهذا، فهذه هي الألفاظ التي تحتاج إلى بيان في هذا النص.

سبب الحديث:

سببه هو ما في الروايات أنه لما كثر الناس ذكروا أن يُعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها، فأرادوا أن يكون لهم شعار يعلم الناس ليجتمعوا للصلاة، فقال بعضهم لو اتخذنا ناقوساً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ذلك للنصارى" فقالوا لو اتخذنا بوقاً، قال صلى الله عليه وسلم "ذلك لليهود" فقالوا لو رفعنا ناراً قال صلى الله عليه وسلم "ذلك للمجوس" فافترقوا، فرأى عبد الله بن زيد هذه الرؤيا فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "إنها لرؤيا حق".

وجاء في سنن أبي داود من قول عبد الله بن زيد رضي الله عنه: طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده، فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما تصنع به؟ قلت ندعو به إلى الصلاة قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ قلت: بلى، فقال: تقول الله أكبر، الله أكبر، فذكر الأذان إلى آخره.

فهذه هي الرؤيا، وكان هذا هو السبب في ذلك، ولعل هذا فرج من الله سبحانه وتعالى للمسلمين هذه الرؤيا أن جعلها على يد واحد منهم، أيده النبي صلى الله عليه وسلم وأقرّه على ذلك. هذا هو سبب ورود الحديث.

المسائل المتعلقة بهذا الحديث

الحديث دليل على مشروعية الأذان لدعاء الغائبين، وينبغي هنا أن ننبه أيضاً إلى النطق بكلمة أذان،

لأننا نلاحظ في الحقيقة في بعض الورقات المكتوبة فيمدون الهمزة، والهمزة بالقصر لا بالمد، فإذا مُدَّت صارت آذان جمع أذن، ولكن تقصر فيقال: أذان، ولا يقال آذان فليتنبه إلى ذلك.

فدل الحديث على مشروعية الأذان لدعاء الغائبين إلى الصلاة في المساجد، هذا ما دل عليه هذا الحديث، وتقدم معنا بأن الأذان فرض كفاية، إذا أجمع أهل بلد على تركه أثموا بذلك، أما إذا قام به من يكفي يسقط الإثم عن الباقيين.

أيضاً مما دل عليه الحديث: مشروعية الشفع في الأذان، بأن يأتي بِجُمْلِهِ مثنى أو رباع، كالتكبير في أوله ويكون بخمس عشرة جُمْلَةً كلها مشفوعة إلا الجملة الأخيرة، وهذا هو أذان عبد الله بن زيد كما رأى في رؤياه وأقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فكلها تشفع إلا قول (لا إله إلا الله) في آخر الأذان، فهي مفردة لا تُشفع، وأما بقية الألفاظ فهي تشفع في الأذان.

دل الحديث على: فضل ترك الترجيع في الشهادتين، لأنه هنا ذكر قال بغير ترجيع، ولعله يأتي معنا في حديث أبي مخذرة شيء من هذا، فنؤجل الحديث على الترجيع هناك إن شاء الله تعالى.